عن هواجسها الدائبة من أجل تعويض الفارق الكمي بفارق نوعي.

وتعترف الادبيات العسكرية الاسرائيلية بأن الحفاظ على التفوق النوعي ليس أمراً ميسوراً دائماً، فالجيوش العربية تساير التطوّر التقاني العسكري، وتجدّد أسلحتها وتزيد في تراكمها، وتحوز نظم سيطرة وقيادة واتصال حديثة، اضافة الى الخبرات العملياتية التي تتراكم فيها، والمهارات العلمية والتقنية التي تزداد نمواً بمرور الزمن. وجميع هذه العوامل تدل على ان التفوّق النوعي الذي تملكه اسرائيل ليس عنصراً ثابتاً بالضرورة، وهو قابل للضمور بقدر ما تردم الدول العربية فجوة التفوق النوعي. وهو أمر قد يتحقق. واذا ما تحقق، فان تكتلاً عسكرياً عربياً محدوداً قادر على ان ينصب تحدياً أمام العسكرية الاسرائيلية، قد تعجز هذه عن الرد عليه، أو قد تجد صعوبات وعوائق في الرد عليه، أو قد يكون الرد ـ وهذا في أقل تقدير ـ غالي الثمن جداً.

وفي هذا الاطار، لا يجوز لنا ان نُعلي من قيمة الكثافة البشرية العربية في حساب مكوّنات ميزان القوى. ذلك ان دروس الحروب المعاصرة، ومنها حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، علمتنا ان الكثافة البشرية لم تعد، بعد حدّ معيّن، مزية كبيرة بالمقارنة مع التطوّرات المدخلة على أنظمة الاسلحة التي بدأت تعيش الطور الثالث من الثورة التقانية، حتى انه يمكننا القول ان المعادلة بين العوامل البشرية من جهة، والعوامل المادية التقانية من جهة أخرى في الحرب الحديثة تغيّرت لمصلحة الشطر الثاني من المعادلة. ولنا أن نلحظ ـ من قبيل المثل ـ ان المحتوى التقاني لأنظمة الاسلحة في حرب العام ١٩٧٣ في الجانبين العربي والاسرائيلي كان قريباً من حالة التوازن. بيد أن هذه الحالة عادت فاختلت في حرب لبنان العام ١٩٨٢، واستمر هذا الاختلال التقاني في النمو بسبب تنامي العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية، وحجب التقانة العسكرية والصناعية المتطوّرة عن الجانب العربي.

وتكرر الادبيات العسكرية الاسرائيلية القول إن التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي يعوض التفوق الكمي للجيوش العربية اذا تراوحت نسبة الفرق في الكمين الاسرائيلي والعربي بين ١/٢ و١/٣. أما اذا فاق الكم العربي ثلاثة أمثال الكم الاسرائيلي، فان الكيف الاسرائيلي قد لا يستطيع تعويض هذا الفارق. ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل حشدت في جميع الحروب والمعارك العربية ـ الاسرائيلية ـ ما عدا في الايام الاولى من حرب العام ١٩٧٣ ـ قوات عسكرية تفوق القوات العربية المشاركة في القتال.

ان الحديث عن «التفوق النوعي الاسرائيلي» يقودنا، حكماً، الى تلمّس آثار العون العسكري الاميركي المستمر لاسرائيل، باعتباره العنصر الرئيس الذي يجعل التفوق النوعي الاسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً، وباعتباره، أيضاً، عوناً لا يحدّه ظرف أو مانع أو سبب قاهر، وانما يصب، دوماً وباستمرار، في قناة القوة العسكرية الاسرائيلية، ويتدخل في أي وقت من الأوقات الى جانب اسرائيل، ليعينها على نصر (حرب العام ١٩٦٧)، أو لينقذها من هزيمة (حرب العام ١٩٧٣). وليس في الحروب المحلية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم منذ العام ١٩٤٥ حتى اليوم، ما يماثل العون العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي الاميركي لاسرائيل، نوعاً وشكلاً وحجماً، وفي الوقت المناسب، والمكان المناسب.

لقد جعل هذا العامل ـ العون الاميركي لاسرائيل ـ جميع موازين القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ترجح لمصلحة اسرائيل ضد العرب. وحتى لا نخوض في عدد كبير من الادلة والشواهد والمراجع على صحة هذه المقولة، نشير، بايجاز شديد، الى واقعتين ذاتي دلالة أثرتا في مجريات